

Distr.
GENERAL

E/CN.5/1999/9
26 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة السابعة والثلاثون

٩ - ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩

البند ٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل البرنامجية ومسائل أخرى: معهد الأمم المتحدة

لبحوث التنمية الاجتماعية

تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة

لبحوث التنمية الاجتماعية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السابعة والثلاثين تقرير
مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية الذي يغطي الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨.

تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة
لبحوث التنمية الاجتماعية، ١٩٩٧-١٩٩٨

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
٤	أولا - مقدمة ١-١١
٦	ثانيا - برنامج البحوث الجديد ١٢-٥٨
٦	ألف - العولمة والمواطنة ١٢-١٧
٧	باء - تكنولوجيات المعلومات والتنمية الاجتماعية ١٨-٢٦
٩	جيم - القضايا المتعلقة بنوع الجنس، والفقر، والرفاه ٢٧-٣٦
١٢	دال - مسؤولية الأعمال التجارية إزاء التنمية المستدامة ٣٧-٤١
١٣	هاء - اصلاح القطاع العام والدول المنكوبة بالآزمات ٤٢-٤٦
	واو - مبادرات القواعد الشعبية وشبكات المعارف في مجال
١٤	الاصلاح الزراعي، في البلدان النامية ٤٧-٥٢
	زاي - نشوء السياحة الوطنية والإقليمية الجماعية في البلدان
١٦	النامية ٥٣-٥٤
	حاء - بحث تطبيقي بشأن نظام المنسقين المعنيين بقضايا نوع
١٦	الجنس التابع لمنظمة العمل الدولية ٥٥-٥٨
١٧	ثالثا - البرنامج المستمر للبحوث ٥٩-٩٥
١٧	ألف - مشروع بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب ٥٩-٧٤
٢٠	باء - أوجه الضعف واستراتيجيات التصدي في كمبوديا ٧٥-٧٩
٢١	جيم - متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ٨٠-٩٥
٢١	١ - النهوض بالبرنامج الاجتماعي: عامان بعد كوبنهاغن ٨٠-٨٧
	٢ - البحوث، وتبادل المعلومات، واتخاذ إجراءات بشأن
	التنمية الاجتماعية في أفريقيا جنوب الصحراء
٢٣	الكبرى ٨٨-٩٠
٢٤	٣ - المنظورات المجتمعية بشأن الإدارة الحضرية ٩١-٩٥

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢٥	٩٦-١٠٣ رابعا - المنشورات ونشر المعلومات
٢٥	٩٦-٩٧ ألف - المنشورات
٢٥	٩٨-١٠٣ باء - نشر المعلومات
٢٧	١٠٤-١٠٦ خامسا - أعمال المشورة والخدمات الاستشارية
٢٨	١٠٧-١٠٨ سادسا - برنامج التدريب الداخلي
٢٨	١٠٩-١١٠ سابعا - الحالة المالية

أولا - مقدمة

١ - أنشئ معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في عام ١٩٦٣ وتحددت ولايته بـ "إجراء بحوث بشأن المشاكل والسياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والروابط بين مختلف أنواع التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية أثناء المراحل المختلفة للنمو الاقتصادي". وقد تطورت أهداف المعهد ونهجه ونطاق عمله منذ فترة الستينات. وتركز عمل المعهد في البداية على تحسين الإحصاءات الاجتماعية واستكشاف العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما الافتراض القائل بأن التنمية الاجتماعية تتولد تلقائيا من النمو الاقتصادي والتحديث.

٢ - وطوال فترتي السبعينات والثمانينات اعتمد المعهد مفهوماً أوسع للتنمية الاجتماعية يشمل ليس فقط الاهتمامات التقليدية المتعلقة بالسياسة العامة والتخطيط الاجتماعي كالصحة والتعليم والإحصاءات الاجتماعية ولكن أيضاً القضايا المتعلقة بعدم المساواة والتمييز والحركات الاجتماعية والمشاركة الاجتماعية. وسعى المعهد إلى تشجيع نهج متعدد الاختصاصات أكثر شمولاً لبحوث التنمية الاجتماعية يركز على جوانب الاقتصاد السياسي المتعلقة بطبيعة عمليات اتخاذ القرار في المجتمع وقواه الاجتماعية المتعارضة في الغالب ومسألة من يفوز ومن يخسر في عمليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي. وكانت هذه القضايا في مقدمة البرامج الرئيسية للمعهد التي عالجت في ذلك الوقت الآثار الاجتماعية للثورة الخضراء، ودور التعاونيات في التنمية، واللاجئين، ومشاركة الجماهير، ومشاكل الأمن الغذائي.

٣ - ومنذ أواخر فترة الثمانينات اتسع نطاق عمل المعهد وأهدافه بدرجة كبيرة. وبحلول عام ١٩٩٣ تضاعف عدد البرامج مرتين وأصبح ٧٠ بلداً تقريباً موضع تركيز لبحوث المعهد. وفي حين ظلت الأهداف الرئيسية للمعهد تتمثل في تشجيع بحوث المقارنة الشاملة لعدة بلدان بشأن المشاكل والقضايا الحيوية للتنمية الاجتماعية وكذلك تعزيز القدرات البحثية في البلدان النامية، فقد نوع المعهد من دوره استجابة للطلبات والفرص المتغيرة لفترة التسعينات.

٤ - وأصبح المعهد يشترك على نحو أكبر في البحوث التطبيقية ويستجيب بصورة مباشرة لشواغل راسمي السياسات ومجتمع التنمية الدولي. ومن ثم، فإن المعهد يشدد بدرجة كبيرة على ضرورة الجمع بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية في المناقشات المتعلقة بالقضايا الرئيسية للتنمية الاجتماعية. ويعمل المعهد، من خلال تنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية والمؤتمرات، على تعزيز الحوار بين راسمي السياسات والمانحين والعلماء والمنظمات غير الحكومية والعناصر الناشطة على المستوى الشعبي.

٥ - وقد حدا هذا التركيز بالمعهد إلى تقديم الدعم للمؤتمرات العالمية المعنية بالقضايا الانمائية التي عقدت في السنوات الأخيرة في ريو دي جانيرو، وكوبنهاغن، وبيجين، واسطنبول. ويتعاون المعهد أيضاً على أساس أكثر انتظاماً مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى عن طريق اعداد التقارير الخاصة، والمشاركة في الأفرقة الاستشارية الرفيعة المستوى، والاضطلاع ببرامج مشتركة. ويجري الاضطلاع بأعمال استشارية

مماثلة مع مجموعة من المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية والحكومات والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث والجامعات. وترد في الصفحات التالية قائمة بأحدث أنشطة المشورة والخدمات الاستشارية المقدمة.

٦ - ويغطي هذا التقرير الأنشطة التي اضطلع بها المعهد في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وهو مقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية وفقا للاختصاصات المبينة في نشرة الأمين العام (ST/SGB/126) المؤرخة ١ آب/أغسطس ١٩٦٣، التي تنص على أن يقوم مجلس إدارة المعهد، في جملة أمور، بتقديم "تقرير مرحلي عن أعمال المعهد" إلى اللجنة بصورة منتظمة.

٧ - وكانت الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ فترة انتقالية بالنسبة للمعهد. فأولا، تغير مدير المعهد. وبعد عشر سنوات من الخدمة، تقاعد ضرام غاي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ عين الأمين العام المدير الجديد، ثاندريكا مكانداويري، الذي تولى مهام منصبه في ١ أيار/مايو ١٩٩٨. ثانيا، فإن المعهد قام على مدى العامين الماضيين بوضع برنامج رئيسي جديد للبحوث. وبحلول أواخر عام ١٩٩٦، كان هناك عدد من مشاريع البحوث المضطلع بها خلال السنوات السابقة أشرفت على الانتهاء. وفي حين واصل المعهد تحرير ونشر الحجم الهائل من ورقات المناقشة، والمقالات، والكتب التي تم إنجازها في إطار هذه المشاريع، فقد شرع في النظر في مبادرات للمستقبل وفي تحديد مجالات بعينها يمكن له أن يسهم فيها بصورة مفيدة خلال السنوات المقبلة.

٨ - وشهدت فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨ إعلان برامج بحثية رئيسية عن تكنولوجيات المعلومات والتنمية الاجتماعية؛ والمسائل المتعلقة بنوع الجنس، والفقر، والرفاه؛ ومسؤولية الأعمال التجارية ازاء تحقيق التنمية المستدامة؛ واصلاح القطاع العام والدول المنكوبة بالأزمات؛ ونشوء السياحة الجماعية الوطنية والإقليمية في البلدان النامية. وبناء على طلب من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أنشأ المعهد أيضا برنامجا عن مبادرات القواعد الشعبية وشبكات المعارف المتعلقة بإصلاح الأراضي في البلدان النامية. وبناء على طلب من منظمة العمل الدولية، أجرى المعهد بحثا تطبيقية على نظام المنسقين المعنيين بقضايا نوع الجنس التابعة لتلك المنظمة. وعلاوة على ذلك، وكجزء من الجهود التي يبذلها المعهد عموما لتعزيز منظور التنمية باعتباره أحد الحقوق، أشرف المعهد على مجموعة من المؤتمرات والدراسات في إطار مجال يحمل عنوان "العولمة والمواطنة".

٩ - وفي الوقت نفسه، واصل المعهد دعم أنشطة متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقد تم الاضطلاع بذلك جزئيا عن طريق مساهمات الموظفين في الاجتماعات والمناقشات التي ترعاها مختلف المنظمات الحكومية، والوكالات، والحكومات. وفي تموز/يوليه ١٩٩٧، أشرف المعهد بنفسه على مؤتمر عام كبير بشأن "النهوض بالبرنامج الاجتماعي": عاين بعد كوبنهاغن، الذي وافق عقده اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف. وأشرف المعهد على سبعة اجتماعات دولية أخرى على مدى الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، كما أشرف على ما يزيد عن ١٢ من حلقات العمل والحلقات الدراسية الأصغر حجما.

١٠ - ولا ريب في أن أهم تطور في مجال النشر إنما تمثل في إعادة تصميم وتحسين موقع المعهد على الشبكة الالكترونية (<http://www.unrisd.org>). ويتضمن حاليا موقع المعهد على الشبكة الالكترونية UNRISD ON LINE ٧٣ من المنشورات المستنسخة بكاملها، فضلا عن معلومات موجزة عن جميع برامج البحوث، وأعضاء على المؤتمرات، ورسائل إخبارية. وخلال فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨، اشترك المعهد مع مطابع أكاديمية أو تجارية في نشر ١٤ كتابا، كما قام المعهد نفسه بطبع ثلاث دراسات خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، نشر المعهد ١٧ ورقة مناقشة و ٨ من ورقات المناسبات. وترجم تقرير المعهد إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعنون "حالات التشويش: الآثار الاجتماعية للعولمة"، والذي نشر أصلا باللغات الانكليزية والاسبانية والفرنسية، وترجم إلى اللغات العربية والصينية والروسية والكورية.

١١ - ويرد أدناه مزيد من المعلومات عن جميع أنشطة المعهد. ويبدأ التقرير بتقديم استعراض عام للتقدم المحرز في وضع برنامج البحوث الجديد للمعهد.

ثانيا - برنامج البحوث الجديد

ألف - العولمة والمواطنة

١٢ - في عام ١٩٩٥، اختتم تقرير المعهد إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعنون "حالات التشويش: الآثار الاجتماعية للعولمة"، بسؤال يعكس شواغل عدد متزايد من البشر في مختلف أنحاء العالم، ألا وهو: هل يمكن لاتجاهات الاستقطاب الشديدة التي سادت خلال العقود القليلة الماضية أن تعوضها نهج جديدة تعيد تأكيد الحقوق الأساسية، المدنية والسياسية والاجتماعية، لجميع البشر؟

١٣ - ولقد استمر هذا الشاغل بل وبصورة أكبر منذ انعقاد مؤتمر القمة. وعلى مدى الأعوام القليلة الماضية، ظهر نهج جديد إزاء القضايا الانمائية "قائم على الحقوق"، وأصبح يكتسب قوة مع ظهور أعداد كبيرة من الناس المتضررين بإعادة التشكيل الاقتصادي أو بالتمييز بمختلف أنواعه، وراحوا يطالبون بالاعتراف الكامل بكرامتهم وقيمتهم كبشر. وقد عزز الأمين العام للأمم المتحدة هذا الاتجاه أخيرا حينما طالب بإدماج منظور يتعلق بحقوق الانسان في جميع الأنشطة البرنامجية التي تضطلع بها المنظمات التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الإطار اكتسب تعريف وحماية الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية، بالإضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، أهمية متزايدة في هذا البرنامج.

١٤ - وأثناء فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨، سعى برنامج المعهد بشأن العولمة والمواطنة إلى تعزيز منظور قائم على الحقوق إزاء التنمية متبعا في ذلك عددا من الوسائل. فقد قام أولا بإتاحة فرصة لتحليل عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي السريعة، وهو الأمر الذي أصبح يندرج الآن عادة تحت عنوان عام هو العولمة، وهي العملية التي لا تهيئ فقط خيارات جديدة أمام كثير من الناس، لكنها أيضا تشكل خلفية لمزيد من الاستقطاب والعزل في نهاية القرن العشرين. ومن جهة ثانية، فإن البرنامج تجاوز الخطاب المتعلق بحقوق الإنسان في حد ذاتها، لكي يحدد أبعاد التحدي المتمثل في تعريف وحماية هذه الحقوق من حيث بناء المواطنة والدفاع عنها. وإذا ما حقق مفهوم المواطنة تأثيره المرجو على الكفاح من أجل الحقوق (على

كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي) فإن ذلك من شأنه أن يعمق الوعي بالجوانب المؤسسية والسياسية لأي نظام للحقوق قادر على البقاء. وفي سياق الكفاح الحقيقي من أجل حماية الكرامة الأساسية لكل فرد من بني البشر، فإن التحدي لا يكمن فقط في إعلان الحقوق ولكن أيضا في خلق نوع من المجتمع السياسي وبناء المؤسسات التي تتسم بالكفاءة والمشروعة على نحو يكفل ضمان تلك الحقوق. وصيانة هذا المجتمع، بما يصاحبه من مؤسسات وقيم، هي التي تشكل صلب عملية المواطنة.

١٥ - وقد بدأ العمل في المعهد بشأن الصلة بين العولمة والمواطنة بتنظيم مؤتمرات، عقد أولهما في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وعقد الثاني في ملبورن، أستراليا، في أيار/مايو ١٩٩٧. وأولي التأكيد في اجتماع جنيف للقضايا النظرية والمفاهيمية الكلية، والتي جرى تلخيصها في تقرير للمؤتمر جرى توزيعه خلال خريف عام ١٩٩٧^(١). وركزت المحادثات في ملبورن بشكل أكثر تحديدا على الصلة بين العولمة وإنشاء وحماية حقوق المواطنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٦ - وستنشر ورقات مختارة من مؤتمر جنيف في مجلة "Citizenship Studies"، أما المساهمات التي قدمت إلى الحلقة الدراسية التي نظمت في ملبورن فستنشر في شكل كتاب خلال عام ١٩٩٠^(٢). وبالإضافة إلى ذلك، ترجم عدد من الورقات التي قدمت في مؤتمر جنيف إلى اللغة الأسبانية لغرض إدراجها في كتاب عن العولمة وحقوق الإنسان سيكون موجها لجمهور أمريكا اللاتينية. وستكون هناك مقالات خاصة لمجموعة أمريكا اللاتينية تركز على التحرير الاقتصادي والحماية الاجتماعية في المنطقة، وعلى حقوق الأطفال والمراهقين. وسيجري نشر هذا المجلد بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

١٧ - وفي أعقاب مؤتمر ملبورن، وافق أيضا الباحثون والناشطون من منطقة آسيا والمحيط الهادئ على إعداد مجموعة من الدراسات الخاصة عن المناقشات التي دارت بشأن المواطنة في مختلف بلدان تلك المنطقة. وتناولت هذه المناقشات بوجه خاص الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعولمة، من ناحية، والأشكال التقليدية والحديثة للتضامن والهوية، من ناحية أخرى.

باء - تكنولوجيات المعلومات والتنمية الاجتماعية

١٨ - في الوقت الذي يواجه فيه العالم مشكلات اجتماعية جمة، يكمن الكثير من الآمال المتعلقة بإحراز تقدم في هذا المجال في إمكانات التنمية التي يمكن أن تحققها تكنولوجيات المعلومات الجديدة. ولكن الانفراجات التقنية في حد ذاتها لا تشكل حالة كافية لتحسين حياة معظم الناس في بلدان العالم الثالث. وفي واقع الأمر، فإنه ما لم تهياً الظروف للفئات الأكثر حرمانا من المزايا نسبيا لكي تستعمل تكنولوجيات المعلومات بصورة بناءة، فإن الثورة الرقمية قد تؤدي إلى التعجيل بعملية الاستقطاب والعزل التي بلغت بالفعل أبعادا تبعث على الانزعاج.

١٩ - ومن حيث الابتكار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمؤسسي، ما الذي يتطلبه الأمر لتهيئة ظروف يمكن فيها استخدام هذه التكنولوجيات من أجل تحسين أحوال الفئات القليلة المزايا في العالم النامي؟ وما هي العناصر الأساسية لايجاد مجتمع معلومات شامل، وليس عالم "من يملكون" المعلومات و "من لا يملكون"

المعلومات؟ وبرنامج المعهد بشأن تكنولوجيا المعلومات والتنمية الاجتماعية مصمم لتوفير محفل لبحث هذه المسائل، وذلك من خلال مجموعة من النهج التي تتراوح بين البحوث الاجتماعية الشعبية في قرى العالم الثالث والمناطق الحضرية المجاورة، والمناقشات الوطنية والدولية المتعلقة بالسياسات.

٢٠ - وقد بدأ العمل في إطار البرنامج في أوائل عام ١٩٩٧. ومنذ ذلك الحين، أقام موظفو المعهد علاقات مع عدد من المؤسسات والأفراد المعنية بالآثار الاجتماعية للثورة الرقمية، وأجروا حوارا واسع النطاق مع كثيرين غيرهم عبر الإنترنت. ويتضمن الآن المشروع المتعلق بإقامة موقع على الشبكة الالكترونية (<http://www.unrisd.org.infotech>) روابط بمجموعة كبيرة من الدراسات بشأن الصلة بين تكنولوجيا المعلومات والتنمية الاجتماعية في العالم الثالث؛ ومعلومات عن المؤتمرات وأفرقة المناقشة الالكترونية ذات الصلة؛ وأخبار عن المشروع وأنشطته. وعلاوة على ذلك، يجري تمثيل المعهد في المناقشات الالكترونية والفعلية بشأن الآثار الاجتماعية لتطور التكنولوجيا الرقمية في المستقبل، وذلك عن طريق ما يعرضه المعهد من مواد عبر شبكة TELECOM Inter@active، وشعبة جمعية الانترنت في جنيف، ومنتدى الانترنت لآسيا^(٣). ونشر مقال قصير يناقش بعض القضايا الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات في البلدان النامية في المجلة الدولية لجمعية الانترنت^(٤).

٢١ - وكان أول إسهام رئيسي للبرنامج في المناقشة الدولية بشأن تكنولوجيا المعلومات والتنمية الاجتماعية في شكل مؤتمر، عقد في قصر الأمم، بجنيف، يومي ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقام المعهد، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وحكومة السويد، باستضافة جمع ضم ٢٠٠ شخصا يمثلون الكثير من المصالح ووجهات النظر: وهم من الأكاديميين، والعناصر الناشطة المحلية، وممثلي المنظمات غير الحكومية في مجال التنمية، والوكالات المتعددة الأطراف والثنائية، وخصائيي الاتصالات السلكية واللاسلكية والحواسيب، وممثلي وسائل الإعلام.

٢٢ - وبدأ المؤتمر بإجراء دراسة واسعة النطاق للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية الكاسحة التي يبدو أنها تصاحب ظهور "عصر المعلومات" العالمي. ثم انتقلت المناقشة إلى تحليل حالات محددة استخدمت فيها السياسات العامة لانجاز مهمة وضع استراتيجيات وطنية للمعلومات في سياق بلدان العالم الثالث والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وحازت اهتماما خاصا السبل التي اختارتها جنوب أفريقيا وماليزيا لادماج تكنولوجيا المعلومات الخاصة بهما في استراتيجيتهما الانمائية. وفي ختام اليوم الأول، بحث المشاركون بعض القضايا الدولية الرئيسية المتعلقة بالسياسات والتي تضر بإمكانية استخدام التكنولوجيا الجديدة بصورة ابتكارية لتحسين حياة المحرومين. وتشمل الأمثلة على القضايا التي تتطلب اهتماما بالاتفاقات المتعلقة بفرض حدود على استعمال الموارد المادية الشحيحة (مثل الذبذبات اللاسلكية)، وتحديد طابع الوصول إلى السوائل، ووضع تعهدات ملزمة فيما يتعلق بالشؤون التجارية والمالية والتي تم التفاوض بشأنها في المؤسسات الاستراتيجية المتعددة الأطراف مثل الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة التجارة العالمية. وكثيرا أيضا ما تتعرض للتقييد الخيارات المتعلقة بالسياسة وفي ميدان تكنولوجيا المعلومات بمختلف الأساليب في إطار الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بين المقترضين وكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٢٣ - وركز اليوم الثاني للاجتماع على المحاولات المحددة لاستخدام تكنولوجيات المعلومات بطرق من شأنها تحسين الأحوال المعيشية والدفاع عن حقوق الإنسان في البلدان النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية. وأتاحت مبادرة مصرف غرامين لتزويد النساء الريفيات بالهواتف المحمولة، وإنشاء مراكز هاتفية في المناطق الريفية بالمكسيك والمناطق الحضرية في جنوب أفريقيا، مادة مفيدة لأجراء دراسات للحالة. وقام المشتركون في المؤتمر ممن لديهم خبرات في أنواع أخرى من البرامج وفي بلدان أخرى بإثراء المناقشة، وساعدوا على توجيه الاهتمام إلى العناصر المتعلقة بالسياسة العامة، وتنظيم المشاريع، والالتزام المجتمعي، والتي تسهم في تحقيق درجة من النجاح أو التي تحول دون إحراز أي تقدم. وأشاروا أيضا إلى العوامل التقنية والاقتصادية التي يبدو أن لها أهمية مركزية وراء النجاح أو الفشل. وساهمت الآراء الثاقبة التي تم التوصل إليها في هذه الجلسة، في جملة أمور، في تحقيق تفهم أوسع نطاقا للترتيبات المؤسسية التي من شأنها تيسير تصميم تنفيذ البرامج المحلية الفعالة للفئات المحرومة.

٢٤ - وخصصت جلسة نهائية للمؤتمر لبحث العلاقة بين تكنولوجيات المعلومات الجديدة، والتحول إلى الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان. وبغية تركيز المناقشة، استمع المشاركون إلى محاضرة عن دور شبكة الانترنت في تعزيز الديمقراطية في روسيا، تلاها تحليل مقارنة لاستخدامات تكنولوجيات المعلومات في تعزيز المجتمع المدني في البرازيل وفييت نام.

٢٥ - وجرى في هذه الجلسة النظر في عدد من القضايا الأساسية من قبيل: ما هي الظروف التي يمكن في ظلها للتكنولوجيات الجديدة أن تصبح أدوات فعالة لتمكين مختلف الفئات؟ وكيف يمكن لشبكات القواعد الشعبية أن تتمتع بالوصول إلى الهياكل الأساسية الجديدة للمعلومات، وكيف يمكن لها أن تتعلم استخدامها؟ وكيف يمكن لهذه الأدوات أن تكون مكملة لأشكال الاتصال الأقدم عهدا (المذياع، والهاتف، والتلفزيون)؟ وما هي التكييفات التقنية التي من شأنها أن تزيد من إمكانية قيام قطاعات المجتمع المهمشة نسبيا بجعل صوتها مسموعا؟ وما هي القضايا التنظيمية التي يبدو أن لها بوجه خاص أثرا مباشرا على دور الربط الشبكي الإلكتروني في عمليات التحول إلى الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان؟

٢٦ - واختتمت هذه المناسبة بمناقشة عامة بشأن القضايا التي أثارت خلال اليومين السابقين، وعن الاتجاهات الممكنة للبحوث في المستقبل. وتم تصوير المؤتمر بالفيديو، ويمكن الاطلاع على شريط الفيديو الذي تم إعداده عن المؤتمر على موقع الشبكة الخاص بالمعهد. ويمكن أيضا، عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر، الحصول على الورقات التي تناولها المؤتمر. ويجري إعداد تقرير عن الاجتماع لعرضه سواء على موقع الشبكة أو كتقرير من تقارير المؤتمرات التي يعقدها المعهد.

جيم - القضايا المتعلقة بنوع الجنس، والفقير، والرفاه

٢٧ - يضطلع بهذا المشروع الآن في وقت برزت فيه من جديد في جدول أعمال التنمية الدولية الشواغل المتعلقة بالحد من الفقر. ووفقا للحجة التي قال بها كثير من المراقبين، فإن إيجاد "توافق آراء جديد إزاء الفقر"؛ باستراتيجيته ذات الشقين المتمثلين في النمو القائم على كثافة اليد العاملة وعلى تحسين الخدمات الاجتماعية، إنما يوفر مسارا قويا لا تنقصه المرونة إزاء الحد من الفقر. لكن هناك العديد من الثغرات

الهامة في هذا التوافق الجديد في الآراء، من بينها عدم معالجة التحيز المتعلق بنوع الجنس بصورة كافية وتفهم الفروق بين أنماط الفقر المتعلقة بالمرأة والرجل. وينبغي لبرنامج المعهد بشأن المسائل المتعلقة بنوع الجنس والفقر، والذي بدأ في عام ١٩٩٧، أن يعالج هذه الثغرات في محاولة لتحسين الدقة التحليلية والأساس التجريبي على السواء فيما يتعلق بتناول القضايا المتعلقة بنوع الجنس في إطار السياسات والبرامج الموجهة نحو القضاء على الفقر.

٢٨ - وخلال السنة الأولى من المشروع، أصدر المعهد تكاليفات بوضع دراسات استعراضية ودراسات حالة تتناول بلدانا محددة بشأن مختلف جوانب الصلة بين نوع الجنس والفقر. وقدمت هذه الدراسات إلى حلقة عمل تدريبية شارك في تنظيمها المعهد ومركز دراسات التنمية في تريفاندروم، بالهند، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ويرد أدناه موجز لنتائج مختارة من النتائج التي توصلت إليها الدراسات والمناقشات التي دارت في حلقة العمل.

٢٩ - مؤشرات الرفاه - يبدو من الضروري، بادئ ذي بدء، التشكيك في الفرضية التي تلقى مشاركة واسعة النطاق والقاتلة بحرمان المرأة من المزايا عالميا وعبر مختلف الثقافات وبصورة مجافية للتاريخ، كما يبدو من الضروري أيضا التزام الحذر إزاء الميل تجاه التغاضي عن المجالات التي يحرم فيها الذكور من المزايا. والأدلة القليلة المستقاة من الأسر المعيشية لا تشير دائما إلى أن الأبناء الذكور والرجال متمتعون دائما بمركز تغذوي موات. وحتى في شمال غربي الهند، على السبيل المثال، فإن الدراسات التي أجريت على مستوى القرى تظهر أن بعض الفئات من الشبان البالغين يكونون أكثر عرضة للإصابة بالمرض أو أقل قدرة على العمل من زوجاتهم بسبب نحافتهم البدنية ("الضمور")، في حين تتعرض زوجاتهم لخطر ضعف القدرة الإنجابية بسبب التغذية غير الكافية خلال مرحلة الطفولة ("توقف النمو")^(٥). فالسن ونوع الجنس يتفاعلا بطرق معقدة، ويتوقف تفهم حالة الحرمان من المزايا استنادا إلى نوع الجنس على توفر منظور دينامي على مدى كامل الدورة العمرية لكل من الرجل والمرأة.

٣٠ - وهناك مشكلة أخرى ذات طابع منهجي وهي تتعلق بالصعوبات التي ينطوي عليها استخدام معايير لا تقوم على أساس نوع الجنس، في مجال التغذية، والقياسات البشرية، والصحة، لقياس وتفسير التحيز على أساس نوع الجنس. ولعل هذه المشكلة أكثر ظهورا في المحاولات التي تقارن بين قدرة كل من المرأة والرجل على القيام بأعمال مرهقة جسمانيا وصلة ذلك برفاهم من عدمه^(٦).

٣١ - وبعد استعراض أكثر من ٢٠ من مختلف مؤشرات الرفاه - من حيث توفرها، وإمكانية قياسها، وقابلية تفسيرها - خلصت إحدى الدراسات الاستعراضية^(٧) إلى أن نسبة البنات اللاتي يبقين على قيد الحياة بالنسبة للبنين في الفئتين العمريتين صفر-٤ و ٥-٩ ربما تكون أصدق مؤشر على الفروق بين الجنسين في مجال الصحة والرفاه. وكانت إحدى النتائج ماثرة الخلاف التي أسفرت عنها الدراسة هي أن المؤشرات التغذوية، سواء اتخذت شكل المستوعب الغذائي أو محصلة القياسات البشرية، هي مؤشرات لا يعتمد عليها في تقدير الفروق المتعلقة بين الجنسين في مجال الرفاه بسبب الصعوبات التي تكتنف

عملية تحديد القواعد والحدود الزمنية المستخدمة، والمهارات المطلوب توفرها في القائمين على عملية الحصر، والطابع المستند للوقت والباھظ التكاليف الذي تتسم به الدراسات الاستقصائية.

٣٢ - وكانت إحدى النتائج العامة التي كشفت عنها حلقة العمل هو أنه حتى أكثر مؤشرات الرفاه حساسية فيما يتعلق بنوع الجنس، والتي قد تزيد في الكشف عن أي تحيزات، لا تكشف شيئاً عن دلالتها الاجتماعية أو عن العمليات الاجتماعية التي أدت إلى نشوء الفروق المتعلقة بنوع الجنس. ومن الضروري وجود أدلة نوعية من أجل فهم الآليات الاجتماعية التي تسهم في وجود الفقر والعوز، ولوضع السياسات التي يمكن لها أن تعالج هذه المشاكل. إلا أن هناك صعوبات جدية تحول دون إدراج تصورات نوعية ضمن التحليل المتعلق بالسياسات الرئيسية، الذي هو ذو طابع كمي في المقام الأول، حسبما يظهر استعراض نقدي لتقييمات البنك الدولي المتعلقة بالفقر^(٨).

٣٣ - نوع الجنس، والإصلاح الزراعي، والقروض الصغيرة - تركزت المناقشة بشأن المرأة والإصلاح الزراعي على ما سينشأ من توترات لا بد منها بين ما تقضي به ضرورات السياسة من إحراز نتائج سريعة، من ناحية، والمشاكل الاجتماعية المتشابكة التي تستعصي على الحلول السريعة، من ناحية أخرى. فالنهج المتبعة إزاء مشكلة الفقر والتي تؤكد على تحويل الأصول المادية إلى الفقراء، كما لو أن هذه الأصول لا تفرق بين الجنسين، عموماً ما تفشل في إدراك الاختلاف بين المرأة والرجل من حيث صلتها بالممتلكات. ويحتمل أن تكون للنساء في حالات محددة متباينة استراتيجيات مختلفة إزاء تراكم رؤوس الأموال؛ ونظراً لما تتسم به الأسواق والمؤسسات الزراعية من طابع تكون فيه السيطرة للذكور، فإنه قد يكون من الأهمية بمكان لجماعات الدعوة ألا ينصب تفكيرها على تعزيز فرص حصول المرأة على الأراضي فحسب، ولكن أيضاً على إيجاد استراتيجية بديلة لتعزيز ما تحصل عليه المرأة من أصول مادية.

٣٤ - وبالمثل، فإنه من الأهمية بمكان ألا ينظر إلى المفهوم التقليدي بشأن القروض الصغيرة، والذي يفترض ضمناً في بعض الأحيان أنه "حل ناجح" لمشكلة الفقر العالمي، باعتباره قضية مسلماً بها. وفي واقع الأمر، فإن القروض الصغيرة قد لا تشكل أنسب الاستراتيجيات المعيشية بالنسبة للنساء الفقيرات اللائي لا يملكن أصولاً (بالمقارنة مع النساء الأوفر حظاً)، وذلك في ضوء عدم توفر فرص حصولهن على الموارد التكميلية، مثل رؤوس الأموال، والأراضي، والمعلومات، والتسويق. كما تظهر الشواهد المتعلقة بمستوى القروض الصغيرة أن نسبة كبيرة من النساء من الأسر المعيشية الفقيرة التي لا تملك أصولاً تحجم عن الاقتراض. أما بالنسبة للنساء الأوفر حظاً فإن هناك من الشواهد ما يشير إلى أن برامج القروض الصغيرة كانت لها آثار إيجابية بالنسبة إليهن سواء من الناحية المادية أو من حيث إحداث التحولات فيما يتعلق بالفروق بين الجنسين. ومع ذلك فإن ما تحقق من نتائج في هذا المجال يتسم بالتناقض: فالضغوط المترتبة على عملية إعادة تسديد القروض (أسبوعياً) قد ولدت أعباء وتوترات كبيرة على العلاقة بين المقترضات (المسؤولات عن إعادة السداد) وأزواجهن (الذين يتحكمون أحياناً في القروض)، وبين المقترضات اللائي يقمن بتشكيل جماعات نسائية، والمقترضات ومسؤولي البرامج القائمين على تحصيل المدفوعات الأسبوعية.

٣٥ - وقد نشرت خمس من الدراسات التي صدرت التكاليفات بإعدادها بشأن نوع الجنس ومشكلة الفقر بوصفها من ورقات المناقشة الصادرة عن المعهد^(٩). ويجري أيضا إعداد مجموعة منقحة تحريريا، تضم ١١ من الدراسات التي صدرت تكاليفات بإعدادها علاوة على فصل يتضمن استعراضا عاما، توطئة لنشرها. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد تقرير تحليلي عن حلقة العمل.

٣٦ - وبحلول نهاية عام ١٩٩٨، سيكون قد تم النظر في مقترحات البحوث الميدانية ومناقشة المواقع التي ستجرى فيها البحوث. وستبدأ البحوث على المستوى القطري في الفترة ما بين أوائل ومنتصف عام ١٩٩٩.

دال - مسؤولية الأعمال التجارية إزاء التنمية المستدامة

٣٧ - منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، حينما اضطلعت مجموعة من الشركات عبر الوطنية بدور نشط في تشكيل جدول أعمال القرن ٢١، ارتبطت الأعمال التجارية بشكل أوثق من أي وقت مضى بهدف تعزيز التنمية المستدامة. كما قامت شركات كثيرة بتشجيع التحول من التنظيم الحكومي إلى "التنظيم الذاتي" كوسيلة لتشجيع المسؤولية البيئية والاجتماعية بين الشركات. بيد أنه لا تزال هناك مناقشات هامة حول ما إذا كان الأخذ بنظم إدارة الموارد والنظم الذاتية على نحو أكثر "فعالية من الناحية الاقتصادية" من شأنه أن يسهم بدرجة تذكر في تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية.

٣٨ - ويسعى هذا البرنامج المتعلق بإقامة حوار فيما يتعلق بالبحوث والسياسات، والذي بدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، إلى (أ) دراسة الدور الذي تقوم به الأعمال التجارية الكبرى في تعزيز الحماية البيئية والتنمية الاجتماعية؛ (ب) تقييم إدعاءات الشركات الكبرى بأنها تعمل بصورة فعالة من أجل تعزيز التنمية المستدامة؛ (ج) تحديد أنماط السياسة والسياقات السياسية التي تؤيد المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات.

٣٩ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، استضاف المعهد والجامعة الوطنية في كوستاريكا حلقة عمل دولية بشأن مسؤولية الأعمال التجارية إزاء حماية البيئة في البلدان النامية. وضم الاجتماع الذي استغرق أربعة أيام العلماء ومسؤولي المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية والوكالات الدولية وممثلي رابطات الأعمال التجارية لدراسة مسألة "تخضير الأعمال التجارية" في البلدان النامية.

٤٠ - وافتتحت حلقة العمل بجلسة قام فيها ذوو المصالح، على اختلاف مشاربهم، بعرض منظوراتهم بشأن إمكانيات وحدود القدرات البيئية للشركات. وتبع ذلك جلسة بشأن الخلفية السياسية للنشاط البيئي للشركات وسياساتها في هذا الصدد. وانصب الاهتمام على الأدوار المنوطة بكل من التنظيم الحكومي، "الامتثال المدني"، والتنظيم الذاتي للشركات؛ والأدوار التي قامت بها جماعات الضغط والجماعات الناشطة في مجال حماية البيئة والمستهلكين في مجال تخضير الأعمال التجارية؛ والتحول الظاهر من "المواجهة" إلى "المشاركة" الذي اتسمت به العلاقات بين الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية في بلدان معينة. ودرست حلقة العمل أيضا تجربة النشاط البيئي للشركات في بلدان نامية محددة، وركزت الاهتمام بوجه خاص على تجربة

كوستاريكا. وفي جلسة أخيرة جرى تحديد القضايا الرئيسية والمنهجيات ذات الصلة فيما يتعلق بإجراء البحوث في البلدان النامية في المستقبل.

٤١ - ويمكن الحصول من المعهد على تقرير عن الاجتماع في صورة مطبوعة، كما يتاح التقرير على موقع المعهد على الشبكة الالكترونية. وستنشر ورقات حلقة العمل في أواخر عام ١٩٩٨ في مجلد بعد إدخال التعديلات التحريرية عليها، تحت عنوان مؤقت هو "مسؤولية الأعمال التجارية وحماية البيئة في بلدان الجنوب". كما يجري إعداد طبعة مختصرة باللغة الاسبانية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا التماس التمويل لإجراء مجموعة من دراسات الحالة القطرية لغرض دراسة إمكانات وحدود قدرات الأنشطة البيئية للشركات بمزيد من العمق.

هـ - اصلاح القطاع العام والدول المنكوبة بالأزمات

٤٢ - يدرس هذا المشروع الاصلاحات الرئيسية في القطاع العام في البلدان التي تأثرت بأزمات اقتصادية وتقلبات سياسية طويلة الأمد. وهو يركز على الإدارة الاقتصادية الكلية؛ والاعتماد على المعونات وقدرة الدولة؛ والاستراتيجيات المعيشية والإدارة العامة؛ واللامركزية الضريبية والسياسية؛ وجماعات المصالح وصنع السياسات؛ وتقاسم السلطة كنهج لتعميم وإدارة سلطة الدولة.

٤٣ - وخلال عام ١٩٩٨، صدرت تكاليفات بإعداد عشر ورقات في إطار البرنامج. وهي مقسمة إلى مجموعتين على النحو المبين أدناه.

٤٤ - تركز المجموعة الأولى المؤلفة من خمس دراسات على قضايا الاصلاح الاجتماعي - الاقتصادي. وتقدم إحداها استعراضا عاما وتحليلا نقديا لنظرية الإدارة العامة الجديدة؛ وتدرس ثلاث منها ما تقوم به وكالات المعونة الثنائية من أدوار في دعم اصلاحات القطاع العام في الدول التي تواجه أزمات؛ وتركز دراسة أخرى على مبادرات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال السياسات. وتتضمن الورقات المتعلقة بالوكالات الثنائية تحليلا لبرامج المعونة البريطانية والكندية والاسكندنافية من حيث صلتها بالإدارة الاقتصادية الكلية وقدرات الدولة في البلدان المستفيدة. وتبحث كل منها ثلاث قضايا عامة هي: آثار المعونة على الاختلالات الاقتصادية الكلية؛ والهياكل المتغيرة للحوافز في البيروقراطيات المستفيدة؛ ومشاكل تنظيم المعونة والعبء الإداري. وستتيح هذه الدراسات الفرصة لتفهم كيفية معالجة مختلف وكالات المعونة لآثار برامجها على القطاع العام في الدول التي تواجه أزمات. وينبغي ملاحظة أن مدى الاعتماد على المعونات - مقاسا من حيث تدفقات المعونات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، أو تدفقات المعونات بالنسبة لحصائل الصادرات - مرتفع بدرجة غير عادية في البلدان التي يسعى هذا المشروع إلى دراستها.

٤٥ - أما المجموعة الثانية من الدراسات التي صدرت تكاليفات بإعدادها لبدء المشروع فهي تتألف أيضا من خمس دراسات، وتتناول الجوانب الاجتماعية - السياسية لاصلاح القطاع العام. وتتناول الورقتان الأوليان آثار التحرير الاقتصادي والتحول إلى الديمقراطية على البرامج الجارية لتحقيق اللامركزية السياسية والإدارية، وإمكانات تحقيق اللامركزية الضريبية وما تواجهه من قيود. أما الدراسة الثالثة فتبحث في النهج

الجديدة لتوزيع وإدارة السلطة الحكومية، أو تقاسم السلطة؛ وتبحث الورقة الرابعة الاتجاهات الأخيرة في التعددية السياسية في الأجهزة التشريعية والتنفيذية للدول التي تواجه أزمات والتي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية؛ أما الورقة الخامسة فتناقش مسألة جماعات المصالح وعملية رسم السياسات. وستكون هذه الدراسات متوفرة في أواخر عام ١٩٩٨.

٤٦ - وبالإضافة إلى ذلك، أعد منسق المشروع ورقة تجريبية عن الحالة الراهنة للإصلاحات السياسية في البلدان الأفريقية^(١٠). وتوفر الورقة استعراضاً نقدياً لمجموعة كبيرة من المطبوعات المنشورة عن الديمقراطية، وتدرس بالتفصيل العناصر الخمسة الرئيسية التي ارتكزت عليها عمليات الإصلاح السياسي في البلدان الأفريقية وهي: الطابع المؤسسي؛ وطابع التعددية السياسية في الجهازين التشريعي والتنفيذي للدولة؛ واتجاهات الإصلاحات الانتخابية؛ واللامركزية؛ وتقاسم السلطة. وتؤكد الورقة على ضرورة تحليل العمليات السياسية المحددة بدلاً من الاعتماد على المناقشات العامة بشأن الشروط الاجتماعية - الاقتصادية المسبقة لاحتلال الديمقراطية في المنطقة. وفي واقع الأمر، فإن الاختلافات بين البلدان في مستويات التصنيع، وطابع تشكيل الدولة، وأساليب الإدارة العامة وإيجاد طبقات اجتماعية حديثة، لم تكن بمثابة عوامل هامة في تحديد الأنماط الحقيقية للتغير السياسي. وكان التحول إلى الديمقراطية نتاجاً طبيعياً لظواهر سياسية - وهو انعكاس لقدرة أحزاب المعارضة وفئات المجتمع، بالتحالف غالباً مع الدول المانحة، على إجبار الحكومات القائمة على احترام القواعد الأساسية للمنافسة السياسية والتمسك بسيادة القانون.

واو - مبادرات القواعد الشعبية وشبكات المعارف في مجال الإصلاح الزراعي في البلدان النامية
٤٧ - بدأ هذا البرنامج في نيسان/أبريل ١٩٩٧، بدعم مالي جزئي من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبالتعاون معه. وهو يسعى إلى تحديد وتوثيق أنشطة مختلف منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تعزيز الإصلاح الزراعي أو تحسين ترتيبات حيازة الأراضي لصالح قطاعات السكان الريفيين الأفقر والأضعف في مختلف السياقات الاجتماعية - الاقتصادية، والسياسية، والبيئية. ولا يقتصر هدف البرنامج على التعرف على هذه الأنشطة وعلى القائمين بها، لكنه يتوخى أيضاً أن يدرس بمزيد من التفاني مجموعة من الخبرات المتعلقة بالإصلاح الزراعي وتأمين الحيازات وذلك للتعرف على كيفية تمكّن الجماعات المحلية من تأكيد مصالحها بصورة أكثر فعالية، واقتراح السبل التي يمكن بها نشر هذه المعارف والاستفادة منها من خلال الربط الشبكي الفعال. وخلال العام الماضي، جرى الاضطلاع بخمس مجموعات من الأنشطة.

٤٨ - إنشاء شبكة للمعارف - من أجل تيسير تبادل الآراء والخبرات الواعدة، ساعد المعهد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في إنشاء شبكة للمعارف بشأن الإصلاح الزراعي تتألف من سبعة عناصر إقليمية هي: جنوب شرق آسيا/المحيط الهادئ؛ جنوب آسيا؛ الشرق الأدنى/المغرب؛ الجنوب الأفريقي؛ غرب ووسط أفريقيا؛ أمريكا الوسطى/البحر الكاريبي؛ أمريكا الجنوبية. واقتترنت هذه المحاولة بإنشاء شبكات وطنية في ٢٣ بلداً يشكل فيها الإصلاح الزراعي قضية اجتماعية - اقتصادية وسياسية حاسمة.

٤٩ - توليد المعلومات عن مبادرات المجتمع المدني - في نيسان/أبريل ١٩٩٧، بعث المعهد استبياناً يطلب فيه موافاته بمعلومات عن المبادرات الشعبية وخبرات المشاريع في مجال الإصلاح الزراعي وتحسين نظام

الحيازات. ووزع الاستبيان على ٥٥٩ من رابطات المزارعين، ومنظمات التنمية الريفية، ومعاهد البحوث، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الحكومية. وأعرب كثيرون ممن ردوا على الاستبيان عن اهتمامهم بالمشروع وقاموا بتوفير مواد مفيدة. ورغم أن مجال زيادة الوعي هو المجال الذي تعمل فيه غالباً منظمات المجتمع المدني، فإنها اضطلعت بمهام تتسم بقدر أكبر من التحدي مثل تحديد المستفيدين من تدابير إعادة توزيع الأراضي، وإيجاد الأراضي المعروضة للبيع، وتوفير المساعدة القانونية، وتعزيز حقوق السكان الأصليين والنساء، وتوفير خطط الائتمان والمدخرات الريفية، وتدريب المجتمعات المحلية على ممارسة إدارة الاستخدام المستدام للأراضي، وإقامة اتصالات واسعة النطاق مع الأفراد والجماعات المماثلة الأخرى.

٥٠ - إعداد ورقات الاستعراضات العامة الإقليمية - انتهى منسقو الشبكات الإقليمية السبع من إعداد مشاريع موجزة لورقات الاستعراضات العامة. ورغم التباين الكبير في حجم ونوعية هذه الاستعراضات العامة فإنها توفر آراء ثاقبة هامة في الجوانب التاريخية والاجتماعية والسياسية المعقدة لعملية الإصلاح الزراعي. وهي توفر أيضاً معلومات مفيدة عن دور منظمات القواعد الشعبية في كل منطقة. وتبرز هذه الورقات بوجه خاص مجموعة من الجهود المبذولة في مجال التعبئة الشعبية، وإقامة الشبكات، والتنفيذ الفعلي لمبادرات محددة في مجال الإصلاح الزراعي.

٥١ - التكليف بأعداد ورقات مواضيعية - أصدر المعهد أيضاً تكاليفات بإعداد ورقات مواضيعية عن مسائل من قبيل الخلفية التاريخية للحركات الاجتماعية المعروفة التي اشترك فيها المزارعون؛ ودور الدولة في تعزيز الإصلاح الزراعي؛ ونهج الإصلاح الزراعي المعزز سوقياً؛ وإدارة منظمات القواعد الشعبية للمنازعات الزراعية؛ والمساعدة القانونية في سياق عمليات الإصلاح الزراعي. ويجري نشر عدد من هذه الدراسات في سلسلة أوراق المناسبات التي يصدرها المعهد.

٥٢ - برنامج المستقبل - تم وضع برنامج مفصل بشأن البحوث والعمل في المستقبل استناداً إلى ماجرى الاضطلاع به من أعمال على مدى الإثني عشر شهراً الماضية. ويقترح هذا البرنامج دراسة إمكانات التعبئة والعمل "من القاعدة" من أجل تحقيق إصلاح زراعي أكثر شمولاً في مختلف السياقات. وسيكون من الضروري استكشاف الاتجاهات الحالية في قدرة منظمات القواعد الشعبية من أجل مايلي: (أ) تعزيز التعبئة السياسية والعمل المباشر، (ب) تعزيز أمن الحيازات، (ج) تعزيز إدارة المنازعات (د) رصد الحقوق في الأراضي وحقوق الإنسان الأساسية والدفاع عنها، (هـ) وتحسين هياكل الانتاج والحياة المعيشية فيما بعد الإصلاح. ويهدف البرنامج إلى توليد المزيد من المعلومات الأكيدة عن عمليات تعبئة القواعد الشعبية ومبادراتها، وتشجيع الحوار، وإقامة الشبكات، وتبادل المعلومات القيمة، وتخطيط المشاريع القائم على المشاركة، مما يؤدي إلى تحسين العلاقات في مجال حيازة الأراضي وإلى تحسين الأحوال المعيشية الريفية. ومن بين الأنشطة الأخرى، قد يضطلع ببحوث متعمقة في عدد من البلدان النامية، وربما يتم الشروع في إصدار نشرة جديدة عن الإصلاح الزراعي. وسيمتد برنامج العمل هذا على مدى ثلاث سنوات إعتباراً من عام ١٩٩٩.

زاي - نشوء السياحة الوطنية والاقليمية الجماعية في البلدان النامية

٥٣ - يستكشف هذا البرنامج الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والبيئية لنشوء السياحة الوطنية والاقليمية الجماعية في بلدان الجنوب. وتسعى الدراسة بمزيد من التحديد إلى جمع ودراسة ونشر معلومات تفصيلية عن طابع السياحة الداخلية والاقليمية وحجمها وأثرها في مختلف السياقات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية وعلى الفئات الاجتماعية المختلفة. ويجري أيضا تقييم المحاولات المحددة لصياغة سياسات من أجل مجابهة آثار السياحة الجماعية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويتسم تحليل القضايا المتعلقة بالسياسة بأهمية خاصة لأن السياحة الوطنية والاقليمية يحتمل أن تضم أعدادا كبيرة من الناس، ومن ثم فإنها تشكل تحديا للممارسة المتعلقة بالسياحة المستدامة أو البيئية أو "المحكومة". ويؤكد المشروع على ضرورة التغلب على الآثار الأكثر سلبية للسياحة الجماعية الوطنية والاقليمية عن طريق شن حملات الإعلام والتوعية المناسبة وانتهاج سياسات سياحية تعكس احتياجات ومصالح السائحين المحليين والإقليميين، وما يحتمل أن يسهموا به في العمالة المحلية والناجى القومي.

٥٤ - وخلال عام ١٩٩٨، تم إنجاز ورقات عمل أساسية عن البرازيل وتايلند وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك ونيجيريا والهند. وتدعم الدراسات بالوثائق نمو السياحة الوطنية وتحلل أثرها على الاقتصاد والثقافة والحياة السياسية والبيئة في البلد. كما تحدد هذه الدراسات الثغرات البحثية وتقتراح المنهجيات المناسبة لما يمكن الاضطلاع به من دراسات قطرية في المستقبل.

حاء - بحث تطبيقي بشأن نظام المنسقين المعنيين بقضايا نوع الجنس التابع لمنظمة العمل الدولية

٥٥ - في عام ١٩٩٧، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإدماج المنظور المتعلق بالجنسين في صميم جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة. وقد حدا ذلك بمكتب المستشار الخاص المعني بقضايا المرأة العاملة، التابع لمكتب العمل الدولي، وهو المكتب المسؤول عن إدماج قضايا الجنسين في الأنشطة الرئيسية لتلك المنظمة، إلى إجراء دراسة متأنية لنظام المنسقين المعنيين بقضايا نوع الجنس. وقد أنشئ هذا النظام في عام ١٩٨٩ في جميع إدارات مقر المنظمة وفي الهياكل الميدانية لدعم الجهود الرامية إلى إدماج الشواغل الرئيسية المتعلقة بالجنسين في أنشطة المنظمة - والتي تتراوح بين وضع المعايير والتعاون التقني وإجراء البحوث وإسداء المشورة في مجال السياسات. وكجزء من عملية الاستعراض هذه، وضع المعهد ومنظمة العمل الدولية مشروع بحث تطبيقي مشترك لدراسة الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوم به المنسقون المعنيون بقضايا نوع الجنس، وتقديم توصيات لتعزيز هذا النظام وفقا لتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويستند اشتراك المعهد في هذا البحث إلى ما اضطلع به من أنشطة سابقة كجزء من المرحلة الأولى من مشروع "التعاون التقني وحياة المرأة"^(١١).

٥٦ - ويشتمل البحث على إجراء استعراضات مكتبية، واستبيانات، ومقابلات متعمقة مع المنسقين المعنيين بقضايا نوع الجنس في منظمة العمل الدولية، وغيرهم من الموظفين والشركاء الاجتماعيين، فضلا عن عقد الاجتماعات الاستشارية العادية مع مكتب المستشار الخاص المعني بقضايا المرأة، وقد بدأ في شباط/فبراير ١٩٩٨ ومن المتوقع الانتهاء منه في خريف عام ١٩٩٨. وسيكون من شأنه الإسهام في الأفكار الراهنة المتعلقة باستراتيجية إدماج القضايا المتعلقة بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، وفي شكل

التغييرات المؤسسية والمتعلقة بالسياسات التي قد تدعم تنفيذ هذه الاستراتيجية على أفضل وجه. وفي هذا الصدد، جرى استكشاف مجموعتين رئيسيتين من القضايا.

٥٧ - الترتيبات المؤسسية - سيوفر البحث نبذة عن المنسقين المعنيين بقضايا نوع الجنس (معلومات أساسية تقنية/تحليلية، والمركز من الناحية الفنية، واحتمالات الترقية)؛ وعملية اختيارهم؛ وهيكلة توزيعهم، وصلاتهم بمكتب المستشار الخاص المعني بقضايا المرأة العاملة (FEMMES) وغيره من مراكز التنسيق المعنية بقضايا نوع الجنس؛ ومدى إلمامهم بالسياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنوع الجنس على نطاق المنظمة؛ ومسؤولياتهم واختصاصاتهم (من حيث البرامج والبحوث ووضع السياسات والموارد البشرية)، مع إيلاء اهتمام خاص لمدى انعكاس هذه المسائل بدقة في وصف وظائفهم. وفي حالات كثيرة يبدو أن الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك معايير الاختيار وتحديد الاختصاصات، توضع أساساً لأغراض مخصصة، مما يشير تساؤلات حول مدى الالتزام بوجود آليات ملائمة لدعم إدماج القضايا المتعلقة بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية.

٥٨ - التنفيذ - يهدف البحث إلى تجاوز مجرد إعداد نبذة ثابتة عن نظام المنسقين المعنيين بقضايا نوع الجنس. وسيجري بشيء من التفصيل، من خلال المقابلات مع هؤلاء المنسقين وغيرهم من كبار الموظفين، استكشاف العمليات الفعلية التي يتم من خلالها إدماج منظور الجنسين في الأنشطة الرئيسية من عدمه. وتشير البحوث التي أجريت مؤخراً في سياقات مؤسسية أخرى أنه ربما كان هناك تأكيد زائد عن الحد في الماضي على الهياكل/المبادئ التوجيهية باعتبارها عوامل محدّدة فيما يتعلق برسم السياسات وتنفيذها، ولم يول الاهتمام الكافي للسبل التي يمكن عن طريقها للعناصر الفاعلة على انفراد أن تشكل محتوى السياسات على كل المستويات.

ثالثاً - البرنامج المستمر للبحوث

ألف - مشروع بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب

٥٩ - حينما أنشئ مشروع بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب في عام ١٩٩٤، كان هناك شعور واسع النطاق بخيبة الأمل إزاء فعالية الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ المعقدة وحالات مابعد انتهاء الصراع. وفي هذا السياق، قام المعهد بتجربة جماعية بين الباحثين والوكالات الرئيسية الثنائية والمتعددة الأطراف بهدف إبراز القضايا المعقدة التي ينطوي عليها الأمر واستكشاف نهج ابتكارية لإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب.

٦٠ - وبعد مرور أربعة أعوام والاضطلاع بأربعة مشاريع قطرية، أصبح الآن مشروع بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب على وشك الانتهاء. ويرد أدناه استكمال موجز لأنشطة المشروع في كل من إريتريا وموزامبيق وغواتيمالا والصومال، علاوة على وصف للأنشطة على المستوى المركزي.

٦١ - إريتريا - تم الانتهاء من مشروع مشروع بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب في إريتريا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. ورغم ما أولته الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية من اهتمام كبير لإنشاء هيئة

لاحقة لكي تواصل تطبيق الأسلوب الذي اتبعه المشروع ومنهجيته في تيسير إجراء البحوث في المجالات التي تعد ذات أهمية كبيرة من أجل إعادة تعمير البلد، إلا أن هذا الأمر لم يتحقق. ومع ذلك، فقد أعربت السلطات الإريترية عن اهتمامها القوي بمواصلة استخدام منهجية المعهد في إريتريا وفي توسيع نطاق الأنشطة من قبيل تلك التي اضطلع بها المعهد لكي تشمل القرن الأفريقي.

٦٢ - موزامبيق - كان الاجتماع الختامي لفريق المشروع، الذي عقد في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، هو فصل الختام في مشروع موزامبيق، وشكل محفلا للمشاركين لتقييم أثر المشروع في ذلك البلد. واتفقوا على أن المشروع هياً ساحة غير رسمية للجمع بين الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية لمناقشة القضايا الاستراتيجية المتعلقة بعملية إعادة البناء، وأتاحت القيام بتبادل للآراء بين الأفراد والمنظمات لم يكن ليتيسر بدون هذا المشروع.

٦٣ - ويجري حالياً إنشاء مركز جديد للحوار المتعلق بالسياسات لمواصلة الأنشطة المماثلة لأنشطة المشروع في موزامبيق. وسيكون الهدف الرئيسي للمشروع هو تعزيز الحوار بشأن السياسات ووضع البرامج إستناداً إلى طرق البحث التقليدية والتفاعلية على السواء. ويجري حالياً استكشاف عدة طرائق للتعاون مع المؤسسات الدولية في هذا الصدد.

٦٤ - غواتيمالا - استمرت البحوث في غواتيمالا خلال عام ١٩٩٧: وبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، صدرت خمس وثائق تتضمن توصيات محددة تتعلق بالسياسات وتناولت مواضيع التحديث وتعزيز بناء الدولة؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وإقامة العدل والأمن المدني؛ والتعددية الثقافية^(١٢). وكانت هذه الوثائق نتاج جهد يقوم على توافق الآراء شارك فيه ممثلون عن المؤسسات الحكومية، والأحزاب السياسية، والمراكز الأكاديمية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والمجتمع المدني. وجرى استعراض الوثائق والموافقة عليها في الاجتماع الثالث لفريق المشروع المعقود في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

٦٥ - وأعد تقرير يوجز تجربة المشروع وتوصياته لتقديمه إلى الاجتماع الختامي لفريق المشروع في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٨^(١٣)، الذي اختتم به مشروع بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب في غواتيمالا. واتفق على أن تستمر أنشطة المتابعة عن طريق الشبكات الأكاديمية ومشاريع المنظمات غير الحكومية. وستنظر الحكومة أيضاً في اعتماد منهجية تفاعلية في نظام مجالس التنمية الوطنية كآلية لتمكين المجالس من الاضطلاع بدورها في تعزيز اللامركزية ومشاركة المواطنين في عمليات التخطيط الإنمائي.

٦٦ - الصومال - اضطلع مشروع بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب في الصومال، الذي يوجد مكتب الدعم الخاص به في نيروبي، اضطلع بأعماله في ثلاث مناطق شمال شرقي الصومال (بري، ونوجال، ومدق) منذ أوائل عام ١٩٩٧. وفي آب/أغسطس ١٩٩٧، عقد باحثو المشروع سلسلة من الاجتماعات مع الجهات الفاعلة الرئيسية الداخلية والخارجية في المنطقة الشمالية الشرقية، حيث جمعوا قدراً هائلاً من المعلومات عن مواقف مختلف الجهات الفاعلة إزاء القضايا العديدة المتعلقة بإعادة البناء. واستناداً إلى هذه الاجتماعات، تم إنجاز مشاريع تقييمات للقضايا الرئيسية التي تواجه مختلف الأقاليم (مذكرات إقليمية)^(١٤).

وشكلت هذه المذكرات الأساس لمشاورات مستفيضة في جميع أنحاء شمال شرقي الصومال، ركزت على ثلاثة مواضيع رئيسية هي: الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، والإصلاح الاجتماعي.

٦٧ - وقد دخل مشروع بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب في الصومال مرحلة البحوث الرئيسية الخاصة به في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٨، في أعقاب اجتماع في شمال شرقي الصومال حضرته مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك ممثلو الإدارات الإقليمية، والجهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال، والمشايخ، والمسؤولون الدوليون. وتشمل القضايا التي ستجري مواصلة بحثها إعادة بناء المؤسسات الأساسية للحكومات المحلية والإقليمية؛ والإدماج الاجتماعي للاجئين والمشردين داخليا؛ ودور مختلف الجهات الفاعلة في توفير الخدمات الاجتماعية؛ وإعادة البناء الاقتصادي.

٦٨ - ويقوم المشروع حاليا بتوسيع نطاق أنشطته بحيث تتجاوز المنطقة الشمالية الشرقية. وفي أعقاب عدة بعثات استطلاعية، تم في آب/أغسطس ١٩٩٨ إنشاء مشروع لبناء المجتمعات التي مزقتها الحروب في المنطقة الشمالية الغربية (التي سمت نفسها جمهورية أرض الصومال).

٦٩ - وستنصب الجهود الآن على إيجاد هيكل محلي لهذا البرنامج في الصومال يتمتع بقدر أكبر من الإدارة الذاتية، ويحتمل لهذا الهيكل أن يتخذ شكل منظمة مستقلة ذات منحى إنمائي، ويشترك في إدارتها مجلس مؤلف من الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية. وسيكون التركيز على مزيد من الاستقلال فيما يتعلق بمهام الأنشطة الميدانية في كل من شمال شرق وشمال غرب الصومال، وربما في الجنوب، في مرحلة لاحقة. ومن المتوقع أن ينتهي مكتب نيروبي من أنشطته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وقد تتولى مهامه حينئذ منظمة يكون لها طابع الشمول.

٧٠ - الاستفادة من الدروس - على مدى السنة الأخيرة للبرنامج، يولى التركيز لتوثيق تجربة مشروع المجتمعات التي مزقتها الحروب وإتاحة الدروس المستفادة على المستوى القطري لجمهور أوسع نطاقا. ويجري تنظيم هذه الممارسة في ثلاثة مسارات. وسيقوم البرنامج، أولا، بإصدار سلسلة من الورقات التي تحلل النهج الذي اتبعه المشروع، وتقيم التجربة الميدانية في بلدان المشروع الأربعة. وستقدم هذه الوثائق في سلسلة من الاجتماعات الإقليمية التي ستعقد خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك المشروع في نشر المواد ذات الصلة التي أعدها موظفو المشاريع القطرية. وفي إريتريا وموزامبيق وغواتيمالا يجري تجميع "تقرير مصاحب" للتقييم القطري وسينشر في أواخر عام ١٩٩٨.

٧١ - واستكمالا لهذه الورقات الأساسية التي تستند إلى التجارب المحددة لمشروع المجتمعات التي مزقتها الحروب، جرى أيضا إعداد ورقتين مواضيعيتين، إحداهما عن الجوانب الاقتصادية الكلية لعملية إعادة البناء في أعقاب الحروب، والأخرى عن دور المرأة في حالات ما بعد انتهاء الصراع^(٥). واصل المشروع أيضا إصدار رسالته الإخبارية المعنونة "تحدي السلام"، ونشرة Research Update^(٦)، كما يقوم بانتظام بتحديث معلومات موقعه على الشبكة الالكترونية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أتيحت على

شبكة الانترنت قاعدة بيانات تتضمن إشارات مرجعية وملخصات لأكثر من ٥٠٠ ١ وثيقة عن عمليات إعادة البناء في أعقاب انتهاء الصراع.

٧٢ - وفي إطار المسار الثاني لاستراتيجية نشر المعلومات التي اتبعتها مشروع المجتمعات التي مزقتها الحروب، فإنه يعمل بالتعاون الوثيق مع راسمي السياسات والجهات الفاعلة التنفيذية بما يترجم الدروس المستفادة من المشروع إلى أدوات لتحسين وضع السياسات وتنفيذ العمليات، وهذه الأدوات هي من قبيل التوصيات المتعلقة بالسياسات، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ، وكتيبات التدريب.

٧٣ - وفي إطار المسار الثاني عقدت حلقة عمل في أديس أبابا في الفترة من ٢٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وضمت ممثلين عن جميع المشاريع الأربعة لبناء المجتمعات التي مزقتها الحروب، لمناقشة الخبرات والدروس المكتسبة من منظور مقارن ولاستطلاع مدى ملاءمتها للقرن الأفريقي بمشاركة جهات فاعلة من داخل المنطقة. ثم عقدت حلقة عمل ثانية في إطار المسار الثاني في كولكس - بوسي، في جنيف، في أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٨، وضمت ممثلين رفيعي المستوى من المنظمات الدولية والوكالات المانحة، وذلك لغرض استعراض ومناقشة دروس مختارة مستفادة من تلك المشاريع في ضوء الخبرات الخاصة للمشاركين، وللبدء في ترجمة هذه الدروس إلى أدوات عملية لتحسين المساعدة الخارجية للمجتمعات التي مزقتها الحروب.

٧٤ - وأخيراً، وفي إطار المسار الثالث لبرنامج نشر المعلومات، سيقوم البرنامج بإصدار نشرات، ومقالات، وبيانات صحفية، ومنتجات سمعية بصرية يمكن توجيهها إلى جماهير مختارة. وستكون هناك حملة عن طريق البريد وستنظم سلسلة من المؤتمرات في أوروبا وأمريكا الشمالية على مدى فترة عدة أسابيع في أواخر عام ١٩٩٨.

باء - أوجه الضعف واستراتيجيات التصدي في كمبوديا

٧٥ - يتألف هذا المشروع من ثلاث دراسات مستقلة. وتتناول الدراسة الأولى قضايا الأمن الغذائي، والثانية أوجه الضعف النفسي - الاجتماعي^(٧)، أما الثالثة فتتناول دور المؤسسات الدولية والوطنية في التحول إلى الديمقراطية والاقتصاد السوقي في أعقاب سنوات من الحرب والحكم الاستبدادي والعزلة الدولية.

٧٦ - الأمن الغذائي - تم الانتهاء في منتصف عام ١٩٧٧ من الأعمال الميدانية المتعلقة بالدراسة الخاصة بالأمن الغذائي، وذلك بتنسيق من معهد كمبوديا للموارد الانمائية، وعقد المؤتمر الختامي للمشروع في بنوم بنه في تشرين الأول/أكتوبر من نفس العام. وفي هذا الاجتماع الذي استغرق يومين قدمت مشاريع ورقات تتضمن موجزا للنتائج الرئيسية التي خلصت إليها الدراسة، وحضر الاجتماع قرابة ٩٠ شخصا من الوزارات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، ومراكز البحوث، والمنظمات المتعددة الأطراف^(٨). وقدمت أيضا بيانات من وكلاء وزارة الزراعة والتنمية الريفية والصحة، ومن العديد من ممثلي المنظمات غير الحكومية والوكالات المتعددة الأطراف تناولت الآثار المترتبة على الدراسة فيما يتعلق بالسياسات.

٧٧ - ولاحظ هؤلاء المشتركون وغيرهم أن الدراسة لم توفر فحسب بيانات أساسية هامة عن الأمن الغذائي للأسر المعيشية في كمبوديا، وقامت بدور مفيد في تدريب الباحثين الكمبوديين، لكنها أثارت أيضا مناقشات ومداولات هامة في دوائر رسم السياسات. وكان من الأهمية بمكان، على سبيل المثال، معرفة أن الأمن الغذائي للأسر المعيشية يتعرض للتهديد لأن الكثير من الأسر يتعين عليها أن تحول قدرا من الموارد المخصصة للإنفاق على الغذاء إلى الإنفاق على الصحة وذلك في مناخ تدهورت فيه الأحوال الصحية وخدمات الصحة العامة. وكان من المفيد أيضا معرفة أن سياسة الأمن الغذائي ينبغي أن تتجاوز مجال التركيز الضيق النطاق على إنتاج الأرز، ومعدل استهلاكه، والمستوعب السعري ذي الصلة، إلى النظر في توفير الخدمات الصحية، والمياه النقية، والمرافق الصحية، والتعليم، وفرص توليد الدخل، والحصول على الأراضي.

٧٨ - ومن المقرر أن يتم إعداد التقرير النهائي عن مسألة الأمن الغذائي بحلول أواخر عام ١٩٩٨، وسينشر باللغتين الانكليزية والخميرية في أوائل عام ١٩٩٩.

٧٩ - استراتيجية الانتقال والتنمية - رغم أنه تم الانتهاء في أوائل عام ١٩٩٧ من الدراسة المتعلقة باستراتيجيات الانتقال والتنمية، فإن عددا من الأحداث الهامة التي وقعت في كمبوديا خلال الفترة التي تلت ذلك جعلت من الضروري استكمال التقرير النهائي قبل نشره. ووافق المؤلف على ذلك وعاد إلى كمبوديا في أيلول/سبتمبر. وسينشر التقرير المنقح^(٩٩) بالاشتراك مع مطبعة معهد بروكنغز في عام ١٩٩٩.

جيم - متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

١ - النهوض بالبرنامج الاجتماعي: عامان بعد كوبنهاغن

٨٠ - شارك المعهد ولا يزال يشارك بقوة في أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وفي أثناء العملية التحضيرية خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، نظم المعهد مؤتمرين في مقر الأمم المتحدة في نيو يورك (الأول عن الصراع الإثني، والثاني عن إعادة التشكيل الاقتصادي والسياسة الاجتماعية)^(١٠٠). وصادف موعد هذين المناسبتين عقد الاجتماعات الرسمية للجنة التحضيرية وحضرهما عدد كبير من أعضاء الوفود الرسمية، والمنظمات غير الحكومية، والعلماء. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت على نطاق كبير للمشاركين في العملية التحضيرية مجموعة من الورقات الموجزة وورقات المناسبات الصادرة عن المعهد والتي تضمنت تحليلا للقضايا الاجتماعية الراهنة. ويمكن الاطلاع حاليا على هذه الورقات عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر على موقع المعهد على الشبكة الإلكترونية. وأعد المعهد تقريرا هاما لتقدمه إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بعنوان "حالات التشويش: الآثار الاجتماعية للعولمة"، والذي ترجم فيما بعد إلى ٦ لغات وستصدر الآن طبعته الثالثة باللغة الانكليزية.

٨١ - وفي مؤتمر كوبنهاغن، أشرف المعهد على مؤتمر عالمي عن موضوع "إعادة النظر في التنمية الاجتماعية"^(١٠١)، والذي حضره أكثر من ١٠٠٠ شخص؛ وعلى حلقة دراسية عن "مستقبل دولة الرعاية الاجتماعية"^(١٠٢)، التي نظمت بمشاركة من وزارة الخارجية الدانمركية؛ وعلى مناسبتين في منتدى المنظمات

غير الحكومية، بما في ذلك اجتماع مائدة مستديرة عن "المدن في مواجهة الأزمات: استجابة القواعد الشعبية".

٨٢ - وخلال الفترة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر القمة، نظم المعهد مؤتمرات عامين كبيرين في جنيف، حدد موعدهما لكي يتوافقا مع الاجتماعات الأوروبية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعقد المؤتمر الأول تحت عنوان "مابعد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: تنفيذ برنامج العمل" في قصر الأمم في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٥، وعقد الثاني تحت عنوان "النهوض بالبرنامج الاجتماعي: امان بعد كوبنهاغن" يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧^(٢٣).

٨٣ - وفي كلا مؤتمري المتابعة، عمل المعهد على تشجيع تبادل المعلومات الحديثة بشأن المبادرات الرئيسية التي اتخذتها الحكومات والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز برنامج عمل مؤتمر القمة. وفي المؤتمر الثاني بذل جهد خاص لإبراز النهج التي تبشر بالخير في مجالات من قبيل تعبئة الموارد من أجل التنمية الاجتماعية؛ والتعلم من المحاولات "الناجحة" لتعميم الخدمات الاجتماعية؛ وتعزيز الانسجام في المجتمعات المتعددة الإثنيات؛ ومعالجة إرث الحقد في البلدان التي مزقتها الحرب الأهلية؛ ووضع نهج مجتمعية لحل المشاكل الاجتماعية في المناطق الحضرية.

٨٤ - وأوضحت المناقشات التي دارت حول هذه المسائل في الاجتماع المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٧ أنه في حين تؤدي بعض المبادرات بالفعل إلى نتائج إيجابية على المستوى المحلي أو الوطني، فإن الاستجابات على المستوى الدولي لهذه المبادرات لا تكفي لإعطائها زخما حقيقيا على النطاق العالمي. ويفرض التحرر الاقتصادي العالمي تحديات هائلة بالنسبة لهؤلاء الذين يعملون من أجل الحد من البطالة والفقر، ومن أجل تعزيز التضامن الاجتماعي. وفي مواجهة بيئة اقتصادية غير مواتية في أغلب الأحيان، تواجه المنظمات غير الحكومية المعضلة المتمثلة في البحث عن أفضل السبل لتعزيز برامج العمل الخاصة بها. وهي إذا سعت إلى توسيع أو "زيادة نطاق" جهودها، فإنها تواجه خطر أن تصبح انعكاسا للمؤسسات البيروقراطية الكبيرة بكل ما يصاحب ذلك من المشاكل المتعلقة بالمساءلة والفعالية. وإن هي أصبحت شريكة في المؤسسات المالية الدولية، فإنها ستواجه خطر الاستقطاب. أما إذا قصرت نفسها على النطاق المحلي أو الاقليمي ورفضت الحصول على الموارد الخارجية الهامة فإن من المحتمل أن جهودها ستظل، على أحسن الفروض، مجزأة وربما غير ذات أهمية.

٨٥ - وكان من رأي الكثير من المشتركين أنه يجب على المنظمات التي تعمل من أجل التنمية الاجتماعية العريضة القاعدة أن تحسن من قدراتها على اقتراح ودعم السياسات الاقتصادية التي من شأنها تقليل التكاليف الاجتماعية. ويعني ذلك أنه يتعين عليها أن تتعرف على المجالات التي تعتبر (بالنسبة لمعظمها) مجالات جديدة ومعقدة، وأن تتعلم (بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الدولية) كيف تتعامل بوصفها عناصر فاعلة، مستقلة وموثوق بها، مع الهيئات الدولية التي تقع عادة خارج نطاق مصالحها التقليدية، مثل منظمة التجارة العالمية، ومجموعة السبعة، والتجمعات التجارية دون الاقليمية. ويجب عليها أيضا أن تسعى إلى

تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية، وهما من الهيئات التي يقع عليها التزام بالقيام بدور رئيسي في متابعة مؤتمر القمة.

٨٦ - وفي الوقت نفسه، اتفق المشاركون في المؤتمر على أن أحد العناصر الأساسية في تعزيز فرص منظمات المجتمع المدني في التفاعل مع المؤسسات الحكومية الدولية إنما يتمثل في وصول هذه المنظمات في الوقت المناسب إلى المفاوضين الحكوميين الذين يمثلون هذه المنظمات. فذلك، في التحليل الأخير، من شأنه أن يكون أشد فعالية من اعتماد هذه المنظمات بأعداد هائلة لدى منظمات دولية كبيرة؛ وفي واقع الأمر فإن النزوع غير المحدود إلى توسيع نطاق فرص وصول منظمات المجتمع المدني الوطنية أو المحلية إلى المؤسسات الحكومية الدولية قد يضعف من شرعيتها وفعاليتها. كما أن هناك، في جملة أمور، الخطر المتمثل في أنه مما قد يضعف الجهود الرامية إلى إيجاد وتطوير حكومات قادرة على الاستجابة التسليم ضمناً بأن عمليات اختيار منظمات المجتمع المدني في المنظمات الدولية لها نفس القدر من الأهمية مثل إجراء انتخابات عامة وديمقراطية في إطار كل بلد على حدة.

٨٧ - وفي الفترة السابقة على استعراض الأمم المتحدة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ٢٠٠٠ (مبادرة كوبنهاغن بعد خمس سنوات)، يعتزم المعهد إتاحة فرص أخرى لمناقشة وتحليل هذه المسائل.

٢- البحوث، وتبادل المعلومات، واتخاذ إجراءات بشأن التنمية الاجتماعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

٨٨ - يسعى هذا المشروع إلى دعم الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية في منطقة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الناطقة باللغة الفرنسية لضمان إدماج توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في تصميم وتنفيذ خطط التنمية الاجتماعية الوطنية. وهناك بعدان رئيسيان لبرنامج البحوث هما: وضع مبادئ توجيهية لتعريف وقياس التنمية الاجتماعية؛ ودراسة التفاعل بين الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع وجماعات المجتمع المدني المشتركة في عملية التنمية الاجتماعية، وذلك لغرض تسهيل التعاون بين الجانبين.

٨٩ - ونظراً لسوء الحالة السياسية في العديد من البلدان المشاركة من وسط أفريقيا، جرى وضع برنامج عمل معدل تضمن قيام أفرقة بحث مصغرة من المنظمات غير الحكومية في الكاميرون وغابون بإعداد "مقالات تحليلية". وجرى تقديم مشاريع التقارير قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بشأن علاقات المنظمات غير الحكومية مع شركائها الاجتماعيين في الكاميرون، وبشأن العوامل المحددة للفقر في غابون^(٢٤).

٩٠ - وفي غرب أفريقيا، أحرز تقدم في مشروع جرى وضعه في حلقة العمل الإقليمية المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٧. وكان هذا الاجتماع قد حدد موضوعين ذوي أولوية، وهما وضع الطرائق المتعلقة بالتعاون الفعال في إطار أهداف محددة مشتركة للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك التأكيد على الترتيبات التعاقدية

التي تحدد بوضوح تقسيم العمل والمسؤولية؛ ووضع الأدوات المناسبة لقياس التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية، ولا سيما في المستوطنات الحضرية. وبعد الاجتماع، قام منسق المشروع بإعداد عدد من ورقات المعلومات الأساسية المنهجية والمبادئ التوجيهية وتم توزيعها على الأفرقة العاملة لغرض تركيز اتجاه البحث^(٧٥). وقام أيضا أحد الأفرقة العاملة من غرب أفريقيا^(٧٦) بإعداد مقال تحليلي عن إدماج المهاجرين في داکار وباماکو.

٣ - المنظورات المجتمعية بشأن الإدارة الحضرية

٩١ - يهدف هذا المشروع إلى تحديد كل من الحالات التي تبشر بالخير والحالات التي تفرض تقييدات على التعاون بين المنظمات التطوعية المجتمعية والحكومات المحلية في وضع وتنفيذ وتقييم السياسة الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي. وقد بدأ البرنامج، الذي يشارك في الإشراف عليه برنامج "متطوعو الأمم المتحدة"، في أواخر عام ١٩٥٥ كمتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ومنذ ذلك الوقت أجريت ٢٠ من دراسات الحالة في شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية؛ وجوهانسبرغ، جنوب أفريقيا؛ وليما، بيرو؛ ومومباي، كينيا؛ وساو باولو، البرازيل؛ جنبا إلى جنب مع البحوث ذات الصلة في شرق سان لويس، الولايات المتحدة الأمريكية، ومدينة هوشي منه، فيتنام؛ وجينجا، أوغندا. وأجريت مجموعة أخرى من دراسات الحالة الموجزة في ست من المدن الصينية في عام ١٩٩٧ للتحضير لحلقة العمل التي أقامها المعهد تحت عنوان "منظورات مقارنة بشأن الإدارة اللامركزية في عالم يتجه صوب العولمة" في شنغهاي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٩٢ - وكان الغرض من اجتماع شنغهاي ذا شقين: نشر نتائج الدراسات التي أنجزت في مرحلة مبكرة من المشروع؛ وتحقيق فهم أفضل لمحاولات المدن الصينية مجابهة الضغوط والتوترات الناجمة عن الهجرة من الريف إلى المدينة والآثار المضاعفة الأخرى لتشديد الإصلاحات الاقتصادية والإدارية. وقد ضم الاجتماع أخصائيين في التخطيط الحضري ومسؤولين وعلماء من ست من المدن الصينية الكبرى والمتوسطة الحجم، والباحثين المشتركين في المشروع المشترك بين المعهد وبرنامج "متطوعو الأمم المتحدة"، ومراقبين من المؤسسات، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ووكالات التنمية المتعددة الأطراف، وذلك لفترة ثلاثة أيام من المناقشة والزيارات الموقعية. وسعى المشاركون إلى التعرف إلى أي مدي بدأت المدن الصينية في الاستجابة للضغوط التي تتعرض لها هياكلها المادية والاجتماعية وذلك من خلال فتح قنوات جديدة للمشاركة في عمليات صنع القرارات، وإلى معرفة ما إذا كانت هذه التغييرات بدأت تؤثر على الظروف المعيشية وظروف العمل بالنسبة لسكان هذه المدن.

٩٣ - وفي اليوم الثالث للاجتماع، درس المشاركون حالة واحتمالات المشاركة في عمليات التخطيط وصنع القرارات في المدن الصينية. واتفق جميع المشتركين تقريبا على أن مجرد إبلاغ السكان بالخطط أو إجراء استطلاعات لأرائهم لا يعد بمثابة مشاركة من جانبهم. إذ ينبغي أن يكون للسكان دور ناشط في عملية صنع القرارات وتنفيذ السياسات، سواء عن طريق لجان الضواحي أو الشوارع الخاصة بهم أو عن طريق أي هيئات أخرى يتم تنظيمها. ورأى المشاركون أنه سيكون من المفيد تجربة بعض أساليب المشاركة التي تستخدمها المدن في بلدان أخرى، وأن يكون هناك بوجه خاص فهم لأدوار وإمكانات المنظمات غير الحكومية في بناء قدرة جماعات المجتمع المحلي والسلطات المحلية على الاضطلاع بمبادرات إنمائية

مجتمعية من القاعدة إلى القمة. واعترفوا أيضا بأهمية إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة في التخطيط عن طريق إدماج الآليات القانونية المناسبة في تشريعات التخطيط.

٩٤ - وتم إعداد ونشر تقرير (بالصينية) عن الاجتماع، والمناقشات جارية مع المؤسسات والعلماء والمسؤولين الحكوميين الصينيين لتقرير أفضل السبل لمواصلة إجراء بحوث جديدة بشأن المشاركة الشعبية في الإدارة الحضرية في الصين^(٢٧).

٩٥ - وقد نشرت ضمن ورقات المناقشة الصادرة عن المعهد دراسة تولى فيه تضم دراسات الحالة والحوارات التي أجريت على المستوى المحلي كجزء من المشروع في شيكاغو، ومن المتوقع صدور دراسة أخرى عن ليما^(٢٨).

رابعاً - المنشورات ونشر المعلومات

ألف - المنشورات

٩٦ - يقوم المعهد بنشر الكتب، والدراسات الخاصة، وورقات المناقشة، وورقات المناسبات، والرسائل الإخبارية. وتتيح اتفاقات النشر المشترك مع الناشرين التجاريين فرصة الوصول إلى جمهور أكبر من خلال كتب يتسم إصدارها بالاتقان المهني. أما المنشورات التي يتم إصدارها داخليا فإنها تتيح المرونة في تحديد شكل المنشور وسعره وسياسات توزيعه. وخلال فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨، اشترك المعهد مع مطابع أكاديمية أو تجارية في نشر ١٤ كتاباً، وقام المعهد بطبع ثلاث دراسات خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، نشر المعهد ١٧ من ورقات المناقشات و ٨ من ورقات المناسبات الخاصة. ويصدر منشور "أخبار معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية" مرتين سنوياً باللغات الأسبانية والإنكليزية والفرنسية. وجرى أيضاً توزيع الرسالتين الإخباريتين المتعلقتين بالمشاريع (إحدهما "أضواء على إدماج نوع الجنس في سياسات التنمية"، والأخرى بعنوان "تحدي السلام").

٩٧ - وكان تقرير المعهد إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعنون "حالات التشويش: الآثار الاجتماعية للعولمة" قد نشر أصلاً في عام ١٩٩٥ باللغات الأسبانية والإنكليزية والفرنسية. وخلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، ترجم إلى اللغات الروسية والصينية والعربية والكورية، وقام ناشرون بتوزيعه في مناطق تلك اللغات. وقد صدرت الآن الطبعة الثالثة من النسخة الإنكليزية.

باء - نشر المعلومات

٩٨ - تشمل قنوات نشر المعلومات التي يستخدمها المعهد المؤتمرات وحلقات العمل، ووسائل الإعلام المتخصصة والجماهيرية، والبريد المباشر، واتفاقات التوزيع. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت محاولة خاصة خلال فترة السنتين السابقتين للوصول إلى جمهور أوسع نطاقاً وأكثر تنوعاً عن طريق إعادة تصميم موقع المعهد على الشبكة الإلكترونية وتحسينه (<http://www.unrisd.org>).

٩٩ - وتتألف الخدمة الإلكترونية للمعهد الآن من سبعة أقسام رئيسية. فهناك قسم تحت عنوان " عن معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية" ويتضمن إجابات على قائمة من الأسئلة الدارجة، ويوفر للمستعملين تاريخاً موجزاً للمعهد، كما يحدد النهج البحثي المتميز للمعهد. ويوفر القسم المعنون "برنامج البحوث" استعراضات عامة قصيرة عن جميع مشاريع البحوث الحالية والتي جرى الاضطلاع بها مؤخراً. ويتضمن هذا القسم أيضاً طبعات إلكترونية لآخر ثلاثة تقارير مرحلية سنوية للمعهد. ويبرز قسم "المؤتمرات العالمية" المؤتمرات التي نظمها المعهد عن قضايا التنمية الاجتماعية. وستستغل المساحة التي يشغلها هذا القسم مستقبلاً في العمل على الترويج للمؤتمرات والإعلان عنها بصورة أكثر فعالية. أما قسم "المنشورات" فيتضمن فهرساً منقحاً وأعيد تنظيمه لمنشورات المعهد يتيح سهولة استعمال قائمة أبجدية للمنشورات التي يمكن الاطلاع عليها بطريق الاتصال الإلكتروني المباشر، والأعداد ١٢ إلى ١٧ من "نشرة أخبار المعهد". ويتضمن القسم المعنون "لمحات موجزة عن السياسات" الوثائق ذات الأهمية الخاصة لراسمي السياسات وغيرهم ممن يلتمسون الحصول على معلومات موجزة عن قضايا التنمية الاجتماعية. ويتضمن القسم المعنون "وجهات نظر" آراء عن قضايا التنمية الاجتماعية بتوقيع محرريها والصادرة في منشور "أخبار المعهد". ويتضمن القسم المعنون "معلومات وسائط الاعلام" أحدث النشرات الصحفية، وعروضاً مختارة لمنشورات المعهد، ومقالات عن أعمال المعهد.

١٠٠ - ولأن كثيراً من المهتمين بالمعهد هم من بلدان العالم النامي، لاتزال هناك تساؤلات بشأن وصول الشبكة الإلكترونية العالمية إلى المناطق التي لاتزال إلى حد كبير "غير متصلة" بهذه الشبكة. وفي آذار/مارس ١٩٩٨، كان توزيع عدد الزيارات إلى موقع المعهد على الشبكة حسب المناطق كالتالي: أمريكا الشمالية، ٦٠ في المائة؛ أوروبا الغربية، ١٣ في المائة؛ آسيا، ١٠ في المائة؛ العناوين التي تحمل الرمز ".org" (وهي لاتتبع أي مناطق أو بلدان محددة)، ٣ في المائة؛ أمريكا اللاتينية، ٣ في المائة؛ أستراليا ونيوزيلندا، ٢ في المائة؛ أفريقيا، ٤. في المائة؛ أوروبا الشرقية، ٣. في المائة؛ الشرق الأوسط، ٢. في المائة. وبغية التخفيف من أثر هذه المشكلة فقد جرى استنساخ الموقع الجديد من الشبكة الإلكترونية العالمية وتمت إتاحتها عن طريق البريد الإلكتروني للأشخاص الذين لاتتوفر لديهم إمكانية البحث على شبكة الانترنت. وستجري إتاحة هذه المواد قريباً على أقراص لمن ليس لديهم بريد إلكتروني.

١٠١ - وبحلول أواخر عام ١٩٩٨، كان هناك ٧٣ وثيقة بنصها الكامل (مابين ورقات مناقشة وورقات مناسبات فضلاً عن تقارير المؤتمرات والرسائل الإخبارية) متاحة على موقع المعهد على الشبكة الإلكترونية، ويمكن نقلها إلكترونياً دون إذن لاستعمال القراء المهتمين بالأمر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن موقع برنامج المعهد الخاص بتكنولوجيات المعلومات والتنمية الاجتماعية على الشبكة الإلكترونية يتضمن الكثير من الورقات الكاملة النصوص، كما يتضمن الموقع الخاص بمشروع المجتمعات التي تمزقها الحروب ست دراسات.

١٠٢ - وتدعم القائمة البريدية للمعهد عملية التوزيع بالبريد، وهي تتضمن قرابة ٩ ٠٠٠ عنوان، نصفها في البلدان النامية. وترسل نشرة أخبار المعهد مجاناً إلى جميع العناوين التي تتضمنها القائمة البريدية تقريباً. وهناك قرابة ٤٠٠ عنوان ترسل إليها تلقائياً ورقات المناقشة وورقات المنااسبات وكذلك تقارير

المؤتمرات. وهناك اتفاقات تبادل بين المعهد و٩٥ من المعاهد والمجلات والمنظمات في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى المعهد يوميا مابين ٢٠ و٢٥ طلبا من المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث والوزارات الحكومية والطلاب والجامعات والمكتبات للحصول على معلومات أو منشورات.

١٠٣ - وفي عام ١٩٩٨ تم إقرار اتفاق عام لإدراج منشورات المعهد في قاعدة البيانات الببليوغرافية ذائعة الصيت المعروفة باسم "دائرة معلومات الشؤون العامة". ولا تزال منشورات المعهد تستعمل بانتظام في الدورات الدراسية الأكاديمية وللتدريب في المعاهد في مختلف أنحاء العالم. ويجري عرضها في المؤتمرات العلمية الدولية، والمناسبات التي تنظمها المنظمات غير الحكومية، ومعارض الكتب، والحلقات الدراسية وحلقات العمل الوطنية. وتصدر بيانات صحفية عن كل منشور ويجري توزيعها على قرابة ٣٠٠ من وسائط الإعلام.

خامسا - أعمال المشورة والخدمات الاستشارية

١٠٤ - علاوة على مايقوم به موظفو المعهد من بحوث وأعمال إدارية مستمرة، يطلب إليهم بصورة متزايدة القيام بمجموعة من المهام الاستشارية للوكالات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات المتعددة الأطراف والثنائية، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومعاهد البحوث والجامعات. ويتيح هذا النوع من العمل للمعهد فرصا لتقديم مساهمات فنية في فكر وبرامج المعاهد والمجموعات الأخرى، في حين يستفيد موظفو المعهد من الإمكانيات التي يتيحها هذا العمل ليس من أجل تبادل الأفكار فحسب، ولكن أيضا لتمكينهم من التواصل والتعرف على الباحثين المحتملين واستكشاف فرص التمويل. وخلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، قدم المعهد خدمات المشورة لبرنامج الأمم المتحدة لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية، ووزارة الخارجية السويدية، ومجلس البحوث الأسترالي، والمؤسسة الوطنية السويسرية للعلوم، ومبادرة البنك الدولي للاستعراض القائم على المشاركة لتدابير التكيف الهيكلي، وأمانة الكمونث، والصندوق العالمي للطبيعة، ومنظمة الشفافية الدولية، وغيرها.

١٠٥ - وفي أواخر ربيع عام ١٩٩٧، طلبت اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة أن يقوم المعهد بإجراء استعراض لتقارير الأمم المتحدة التالية التي تحمل رمز المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، رصد سكان العالم، الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن دور المرأة في التنمية، نساء العالم: اتجاهات وإحصاءات، حالة سكان العالم، حالة اللاجئين في العالم، حالة الأطفال في العالم، تقرير التنمية البشرية.

١٠٦ - وكانت الاختصاصات التي أسندت إلى المعهد في هذه العملية هي تحليل الأهداف التي تنطوي عليها مختلف التقارير؛ وتحديد الجماهير التي تستهدفها، والنظر فيما يمكن أن يحققه كل منها من قيمة

مضافة، وتقدير مجالات التداخل والتضارب؛ واقتراح التغييرات الممكنة في توجهاتها. وجرى تقديم الاستعراض الكامل إلى اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

سادسا - برنامج التدريب الداخلي

١٠٧ - يوفر برنامج التدريب الداخلي لعدد محدود من الخريجين المتفوقين من مختلف أنحاء العالم فرصة اكتساب خبرة قيمة في معهد دولي للبحوث. ويتم اختيار المتدربين على أساس خبراتهم واهتماماتهم الأكاديمية ويجب أن يحصلوا على توصية قوية من جامعاتهم. ويمضي الطلاب الذين يقع عليهم الاختيار لمنحة التدريب المجانية فترة شهرين على الأقل بالمعهد يقومون فيهما بمساعدة منسقي المشاريع في وضع مقترحات المشاريع، وجمع الببليوغرافيات المشروحة، والمساعدة في تنظيم الحلقات الدراسية البحثية، وترجمة المراسلات، والاضطلاع بمختلف المهام في مركز المراجع.

١٠٨ - وخلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، شارك في البرنامج طلاب من الأرجنتين وإيطاليا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وبنن وبيرو وسويسرا وكندا وكولومبيا وكينيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ويوغوسلافيا. ويواصل عدد قليل من المتدربين المساهمة في أعمال المعهد كباحثين مساعدين على أساس التفرغ بعد انتهاء فترة تدريبهم.

سابعا - الحالة المالية

١٠٩ - رغم أن المعهد جزء من منظومة الأمم المتحدة، فإنه يمول جميع أنشطته عن طريق التبرعات المقدمة من الحكومات والوكالات والمؤسسات الإنمائية الدولية. وفي الفترة ١٩٩٨-١٩٩٧، وفر التمويل الأساسي للمعهد كل من الدانمرك والسويد وسويسرا وفنلندا والمكسيك والنرويج وهولندا. كما قدمت ٢٦ من الوكالات والمؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف الدعم لبرنامج بحوث المعهد.

١١٠ - وفي عام ١٩٩٧ زادت نفقات المعهد بنسبة ٦,٤ في المائة عن السنة السابقة ويتوقع لها أن تزيد بنسبة أخرى قدرها ٦ في المائة في عام ١٩٩٨، فتصل بذلك إلى ما مجموعه ٥,٣٦ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. وفي إثر التقييم الإيجابي للمعهد من جانب بلدان الشمال في عام ١٩٩٧، جددت السويد منحتها التي تستغرق ثلاثة أعوام. وزادت الدانمرك وفنلندا والنرويج وهولندا من مساهماتها الأساسية زيادة كبيرة في عام ١٩٩٨.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر الدولي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بشأن العولمة والمواطنة، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، جنيف، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

(٢) Alastair Davidson and Kathleen Weekly (eds.), Globalization and Citizenship in the Asia-Pacific Region, Macmillan, London, forthcoming.

(٣) Paula Uimonen, Cultural Encounter in Cyberspace, paper presented at the ITU virtual conference on the Asia Internet Forum: Cultural Identity, 9-20 March 1998; and Paula Uimonen, "Addressing the Social Needs of the Digital Future", paper published in the Proceedings of Telecom Inter@active, Geneva, ITU, September 1997.

(٤) Paula Uimonen, "Addressing the Information Gap", in OnTheInternet, the journal of the Internet Society, November 1997.

(٥) Jocelyn Kynch, Provisioners and Reproducers: Gender Roles and Nutritional Outcomes in a North Indian Village, mimeo, March 1998.

(٦) Cecile Jackson and Richard Palmer-Jones, Work Intensity, Gender and Well-being, mimeo, March 1998.

(٧) Ruhi Saith and Barbara Harriss-White, Gender Sensitivity of Well-being Indicators, mimeo, March 1998.

(٨) Matthew Lockwood and Ann Whitehead, Rescuing Gender from the Poverty Gap: World Bank Poverty Assessments and Gender, mimeo, April 1998.

(٩) Jayati Ghosh, Assessing Poverty Alleviation Strategies for their Impact on Women: A Study with Special Reference to India, mimeo, January 1998; Cecile Jackson and Richard Palmer-Jones, Work Intensity, Gender and Well-being, mimeo, March 1998; Matthew Lockwood and Ann Whitehead, Rescuing Gender from the Poverty Gap: World Bank Poverty Assessments and Gender, mimeo, April 1998; Shahra Razavi, Gendered Poverty and Social Change: An Issues Paper; Ruhi Saith and Barbara Harriss-White, Gender Sensitivity of Well-Being Indicators, mimeo, March 1998; Cheryl Walker, Land Reform and Gender in Post Apartheid South Africa, mimeo, March 1998.

الحواشي (تابع)

(١٠) Uusuf Bangura, Democratization, Equity and Stability: African Politics and Societies in the 1990s, Discussion Paper No. 93, May 1998. This will also appear as a chapter in Dharam Ghai (ed.), .Renewing Economic and Social Progress in Africa, Macmillan, forthcoming.

(١١) انظر Shahra Razavi and Carol Miller Gender Mainstreaming: A Study of Efforts by the UNDP the World Bank and the ILO to Institutionalize Gender Issues, Occasional Paper No. 4, August 1995 and Carol Miller and Shahra Razavi, Missionaries and Mandarins: Feminist Engagement with Development Institutions, Intermediate Technology Publications, London, 1998

(١٢) WSP-Guatemala, Decentralization of Decision-Making within the State, mimeo, September 1997; WSP-Guatemala, Action Plan for Tax Policy, mimeo, September 1997P WSP-Guatemala, Action Plan for Rural Development, mimeo, November 1997; WSP-Guatemala, Proposal for Action in the Field of Public Security and Citizen's Participation, mimeo, November 1997; and WSP-Guatemala, Constitutional Reforms .Related to the Agreement on the Identity and Rights of Indigenous Peoples, mimeo, August 1997

(١٣) .WSP-Guatemala, Guatemala, La Construcción de la Paz, mimeo, March 1998

(١٤) WSP Somali Programme, North-East Somalia Regional Reports: Bari Region, Nugaal Region, .North Mudug Region, mimeo, December 1997

(١٥) Gilles Carbonnier, Conflict, Postwar Rebuilding and the Economy: A Review of the Literature, Occasional Paper No. 2, WSP, March 1998P Birgitte Sorensen Women and Post-Conflict Reconstruction: Issues .and Sources, Occasional Paper No. 3, WSP, June 1998

(١٦) WSP, The Challenge of Peace, Vol. 5, July 1997P WSP, Research Update, No. 5, October 1997

(١٧) The Final report of the study on psycho-social vulnerability was published in 1997. See Jo Boyden and Sara Gibbs, Children of War: Responses to Psycho-Social Distress in Cambodia, UNRISD/INTRAC, .Geneva

الحواشي (تابع)

K.A.S. Murshid, The Status of Food Security, draft paper prepared for the CDRI/UNRISD (١٨)
Rural Food Security Conference, 7-8 October 1997, Phnom Penh, mimeo, CDRI and John P. McAndrew,
Interdependence in Household Livelihood Strategies in Two Cambodian Villages, draft paper prepared for the
.CDRI/UNRISD Rural Food Security Conference, 7-8 October 1997, Phnom Penh, mimeo, CDRI

Grant Curtis, Cambodia Reborn? The Transition to Democracy and Development, Brookings (١٩)
.Institution Press/UNRISD, forthcoming 1999

Ethnic Violence, Conflict Resolution and Cultural Pluralism, Report of the UNRISD/UNDP (٢٠)
Seminar on Ethnic Diversity and Public Policies (New York, 17-19 August 1994), UNRISD, Geneva, February
1995; and Adjustment, Globalization and Social Development, Report of the UNRISD/UNDP Seminar on
.Economic Restructuring and Social Policy (New York, 11-13 January 1995), Geneva, February 1995

Cynthia Hewitt de Alcántara (ed), Social Futures, Global Visions, Blackwell/UNRISD, London, (٢١)
.1996

Gosta Esping-Andersen (ed.) Welfare States in Transition: National Adaptations in Global (٢٢)
.Economies, Sage/UNRISD, London, 1996

After the Social Summit: Implementing the Programme of Action, Report of the UNRISD (٢٣)
Seminar (Geneva, 4 July 1995), UNRISU, Geneva, September 1995; and Advancing the Social Agenda: Two
Years after Copenhagen, Report of the UNRISD Public Meeting (Geneva, 9-10 July 1997), UNRISD, Geneva,
.November 1997

Working group from Cameroon, Enquête, réflexions et propositions sur les relations entre les (٢٤)
ONG et leurs partenaires, mimeo, 1997, and Working group from Gabon, Réflexion sur la pauvreté au Gabon
.à partir de l'enquête budget consommation, mimeo, 1997

Methodological papers include: L'ingénierie socio-institutionnelle urbaine (ISU) dans le (٢٥)
développement local urbain (DLU), mimeo, 1997; Cadre et cheminement opérationnel des programmes et projets,
.mimeo, 1997; and Outil de diagnostic organisationnel des organisations populaires et des ONG, mimeo, 1997

الحواشي (تابع)

Working Group from West Africa, Réflexion à partir des enquêtes sur l'insertion des migrants (٢٦)

.à Dakar, mimeo, 1997

Quanqihua de Shijiezhong Jinxing Fenquan Guihuaguanli de Zhanwang: Guoji Taolunhui (٢٧)

.Zongjie Baogao, mimeo, February 1998

David C. Ranney, Patricia A. Wright and Tingwei Zhang, Citizens, Local Government and (٢٨)

the Development of Chicago's Near South Side, Discussion Paper No. 90, November 1997. Jaime Joseph,

.Organizaciones comunitarias de base y gobiernos locales en Lima, Peru, forthcoming

— — — — —